شهدت الجزائر بعد إلحاقها بالدولة العثمانية سنة 1514 مراحل سياسية متعددة في ظل الحكم العثماني تمثلت في أربع مراحل وهي (مرحلة البيلربايات 1514- 1587) (مرحلة الباشاوات 1587-1659)، (مرحلة الاغاوات 1659- 1671)، (مرحلة الدايات1671- 1830) وهي اخر مرحلة من مراحل الحكم العثماني اذ عرفت الجزائر في هذه المرحلة استقرار في شتى المجالات الادارية، الدينية والثقافية والاقتصادية من صناعة وزراعة وتجارة، هذا ما جعل الدول الاوربية تتكالب عليها وتسعى لاسقاطها ومن بين هاته الدول فرنسا التي خططت لصياغة مشاريع للنيل منها في سبيل انجاح حملتها العسكرية.

المبحث الأول: الأوضاع الادارية والاقتصادية

المطلب الأول: الأوضاع الادارية

كانت السلطة المركزية بالجزائر العاصمة هي المتحكمة في الأمور السياسية بالبلاد وقد تميز الحكم الإداري بتنوع أجهزته وهي كالتالي:

الوالي أو الحاكم الأعلى: هو القائد العام للجيش في البلاد [1] ليس له سلطة إلا تطبيق القوانين المدنية والعسكرية كما يشرف على حصون المدينة ويقوم بتنظيم الجيش ومراسلة القبائل المختلفة للمحافظة على الأمن كما يشرف على مراقبة إيرادات الدولة وخزينتها ويقوم بتعيين الوزراء وغيرهم من الأعضاء[2].

واختلف لقبه حسب أطوار الحكم العثماني بالجزائر (البيلر باي، ثم الباشا، ثم الآغا، ثم الداي)[3].

بالنسبة للداي فكان ينتخب من طرف أعضاء الديوان العالي الذي يتكون من رؤساء الوحدات العسكرية وبعض كبار المسؤولين في الدولة ويتراوح عددهم من 80 إلى 300

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط3، دار البصائر الجزائر، 2008، ص64.
[2] حمدان خوجة، **المرآة**، ترجمة محمد العربي الزبيري، ش و ن ت، الجزائر، 1975، ص125.
[3] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر**، دار العلوم ن و ت، ص113.

عضو، إذا تم الاتفاق على انتخاب الداي يرفعون العلم الأخضر في حين حدث العكس يرفع العلم الأحمر[1].

الديوان: يترأسه الداي وينقسم إلى ديوانين ديوان عام وديوان خاص.

أ- **الديوان الخاص:** هو المجلس التنفيذي يرأسه الداي وأهم أعضاءه[2]:

الخزناجي أفندي: هو المسؤول عن الأمور المالية أو المكلف بأمور الخزينة العامة للحكومة.

وكيل الخرج: هو بمثابة وزير البحرية المسؤول عن الورشات التي تبنى فيها السفن وتموين الأسطول بالأسلحة وصيانة الموانئ البحرية والحربية وتحصينها كما كان مكلف بالأسلحة الداخلية والخارجية وصناعتها والمتصرف في شؤون الدولة العسكرية برا وبحرا وأيضا المقتصد للحامية أو الفرقة أو الكتيبة.

خوجة الخيل: المكلف بالجباية والمرافق العامة التابعة للدولة الذي يتلقى ما يدفع للدولة والداي من هدايا وخراج زكاة.

الآغا أفندي: مسؤول عن قوات الحكومة البحرية للمحافظة على الأمن كما يقوم بمهام باي المدينة[3].

بيت المالجي: يسهر على تسجيل العقود والمواريث[4].

ب- مجلس الديوان العام: ومن أهم أعضاءه:

الخليفة: ينوب عن الوالي عند غيابه ومسؤول عن جباية الأموال.

لدفتر دار: يتولى رئاسة ديوان الإنشاء.

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص64.
[2] عمورة عمارة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص104.
[3] صالح فركوس، مرجع سابق، ص113.
[4] سيمون بيفايفر، ترجمة أبو العيد دودو، **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، دار هومة الجزائر، 2008، ص194.

الباش سيار: يتولى شؤون البربر.

قبودان رايس: (القبطان رايس) يتولى إمارة البحر.

الترجمان[1].

الكاهية: وهو المكلف بحراسة خزينة الدولة والاحتفاظ بمفاتيحها [2] ومن أعضاء هذا الديوان ينتخب أغلب الضباط والولاة والخلفاء ورؤساء القطاعات، ولا ينفذ الوالي شيئا إلا بعد الرجوع إلى هذين المجلسين السابقين وأخذ الموافقة منهما [3] وبعد الوزراء يأتي الخزندار وهو أمين المال الخاص بالداي وبعده يأتي الكتاب وهم كالتالي:

الباشاكاتب: يتولى ضبط دفاتر الجند وموارد الحكومة.

الباشادفترجي: وهو الكاتب الثاني الذي يضبط النسخة الثانية من دفتر الجند.

الكاتب الثالث: وهو يضبط النسخة الثانية من موارد الدولة.

الكاتب الرابع: وهو خوجة العشور يضبط موارد الديوانة.

هؤلاء الكتاب يتولون تحرير الرسائل للباب العالي والدول الأجنبية.

رئيس التشريعات: وهو بمثابة مدير البلاط ويسهل في عمليات الاتصال بين الداي والشخصيات التي يستقبلها إلى جانب إتقانه اللغة العربية ويتقن اللغات الأجنبية والتركية.

الحكيم باش: وهو رئيس أطباء قصر الداي.

الشاوش: هو الحاجب أو البواب ومهمته مراقبة ما يدخل ويخرج من قصر الداي[4].

---

[1] صالح فركوس، مرجع سابق، ص115.
[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، 116.
[3] يحيى بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص308.
[4] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص116.

ثالثا الباي: يختارهم ويعينهم الداي وهم ثلاث حسب إدارة جهاتهم عواصمهم الخاصة مطالبين بتقديم الدنوش مرتين في السنة[1].

ثم يأتي الشواش وهم بمثابة ضباط أمن وهناك عدد من الموظفين للجمارك والضرائب وأمناء الخدمات الأخرى[2].

أما بالنسبة للقضاء في العهد العثماني فكان كالتالي:

كانت السلطة القضائية بالجزائر في الفترة العثمانية مكونة من محكمتين يشرف عليهما قاضيان ومفتيان على المذهب المالكي وعلى المذهب الحنفي، لأن الجزائريين كانوا على المذهب المالكي أما العثمانيين كانوا على المذهب الحنفي، وهذه السلطة تنظر في القضايا الإجرامية والمدينة والتأديبية والحكومية[3].

ففي الأحكام التي تصدرها فلا رجعة فيها أما فالأحكام التي يصدرها القاضي تأتي وفق الشريعة الإسلامية وكانت تدقق الأحكام الصادرة قبل تلاوتها فإذا كان الحكم غير مطابق للشرع ينقض[4].

وبالنسبة للقضايا الخاصة بالجيش الانكشاري فكانت لها محكمة رئيسة لأن العسكريين، لا يحاكمون أبدا بواسطة القوانين المدنية ولا أمام عامة الشعب، أما الريف فكان مقسما إلى وحدات يشرف على إدارتها "قياد" مزودين بسلطات مدنية وعسكرية وقضائية بواسطة شيوخ القبائل والدواوير[5].

الإدارة العسكرية: واجهت الجزائر والدولة العثمانية تهديدات خارجية كبيرة خاصة من جانب إسبانيا والدولة الإيطالية وفرسان مالطة جعلها تهتم بالأسطول الحربي لتدفع به الغارات المسيحية عن مدنها وسواحلها وتحمي التجارة الإسلامية والمهاجرين الأندلسيين

[1] أندري بريان نوشي، لاكوست إيف، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، المطبوعات الجامعية، باريس، 1960، ص133.
[2] يحيا بوعزيز، مرجع سابق، ص308.
[3] حمدان خوجة، مصدر سابق، ص110.
[4] صالح فركوس، مرجع سابق، ص119.
[5] نفس المرجع، ص120.

وحجاج بيت الله الحرام من اعتداءات القراصنة الأوربيين وتدعم به الدولة العثمانية في حروبها.

ومما عزز اهتمامنا بالبحر أن حكامها الأوائل كانوا بحارة متميزون، وكذا وفرة الأخشاب في غاباتها، فبنت اسطولا قويا يبلغ أوج قوته في منتصف القرن السابع عشر وتحصينات منيعة صدت بهما وأفشلت جل الحملات العسكرية التي رامت قهرها[1].

وقد كانت التشكيلات العسكرية متمثلة في طائفة الرياس وهم العساكر البحرية وأي رجال البحر الذين كانوا طليعة التدخل العثماني وأدو دورا بارزا في تخليص الجزائر من الاحتلال الإسباني الصليبي[2].

التقسيمات الإدارية: كانت السلطة المركزية بالجزائر العاصمة هي المتحكمة في الأمور السياسية بالبلاد[3].

قسمت الجزائر إلى أربعة مقاطعات وكانت ترتكز على تقسيم يتلخص في الأقاليم الإدارية التالية[4]:

1- بايلك الجزائر أو دار السلطان: عبارة عن مقاطعة إدارية توجد في الجزائر العاصمة ونواحيها يوجد بها مقر الداي وحدودها من مدينة دلس شرقا إلى مدينة شرشال غربا ويحدها من الجنوب بايلك التيطري وهي اصغر المقاطعات.

2- بايلك الشرق (بايلك قسنطينة): كان من أكبر المقاطعات الموجودة في الجزائر وذلك لامتداده من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل غربا ويحده من الشمال البحر الابيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء ومركزه قسنطينة[5].

---

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، (1830-1989)، الجزء الأول، دار المعرفة الجزائر، 2006، ص21.
[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص120.
[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص62.
[4] صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، ط2، دار هومة، الجزائر، ص139.
[5] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص63.

يحكمه نائب يحمل لقب باي الشرق، أما سلطة الوالي العام فتنحصر في الأمر بتطبيق القوانين المدنية والعسكرية والإشراف على حصون المدينة والقيام بتنظيم الجيش وتوطيد الأمن في ربوع البلاد[1].

3- بايلك الغرب: كانت هذه المقاطعة تمتد من الحدود المغربية غربا إلى ولاية التيطري شرقا ومن البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا استقر مركزه بوهران بعد انتقاله من مازونة[2].

ثم معسكر بعد فتح المدينة وهران عام 1792 وأصبحت عاصمة البايلك وينقسم إلى ثلاث قيادات[3]:

أ- آغا الدواوير: يوجد تحت إمارته 470 فارسا في الدواوير و50 فارسا في الغمرة.

ب- آغا الزمالة: يوجد تحت إمارته 317 فارسا في الزمالة و313 فارسا في العزابة.

ج- خليفة الباي[*]: وكان يمتد من وراء إقليم تيطري على حدود مراكش[4].

بايلك التيطري: هو أصغر المقاطعات يحده الشمال سهل المتيجة ومن الجنوب الصحراء، مركزه المدية.

وكان مقسما إلى أربع قيادات هي: قيادة الظهراوية، قيادة تل القبلة، قيادة الديرة أو سور الغزلان، قيادة الجنوب[5].

---

[1] صالح فركوس، مرجع سابق، ص117.
[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص30.
* كلمة باي تعني "قائد القياد".
[3] المرجع نفسه، ص30.
[4] صالح فركوس، مرجع سابق، ص117.
[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، مرجع سابق، ص30.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية

تطرقنا للأوضاع الاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني وذلك لفهم التحولات التي عرفتها الجزائر أثناء فترة الاحتلال الفرنسي من خلال الأنشطة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة، فقد كانت الزراعة والصناعة بسيطة تنحصر بمجهود الأهالي الذي يحقق الاكتفاء.

ففي هذا المطلب سندرس الواقع الزراعي وأهم الصناعات الجزائرية أثناء العهد العثماني والمواصلات والعملة والتجارة وأهم موارد الخزينة.

الصناعة: تميزت الصناعة في الجزائر بنوعان: الصناعة المحلية اليدوية وأخرى عدنية تحويلية وكانت موزعة بين المدن والأرياف فالصناعة المحلية كالمنسوجات الصوفية والخيام والحياك والزرابي نجدها أكثر في القبائل الرعوية لتوفرها على الصوف كما اشتهرت أيضا صناعة البرانس والزرابي والحصر في الأطلس الصحراوي.

وقد مال سكان مدينة الجزائر إلى المنسوجات الصوفية وصناعة الملابس للنساء والرجال وأهمها البرانس والحزم والعمائم والصدريات والجيب والقلنسوات والفليلات والحياك، وكذلك صناعة الأحذية والأكياس الجلدية.

كما امتازت ببعض الحرف وأغلبها كانت تقليدية كالأسوار التي كانت تصنع من قرون الغنم[1].

وصناعة النسيج والسجاد والحلي والطرز والشواشي والدباغة والنحاس والحديد والجواهر والجلود والسروج والبراميل وقد اختص اليهود بصناعة الذهب والأحجار الكريمة كما ساهم الأندلسيون في تطوير بعض الصناعات [2] بالإضافة إلى هذا عرفت مدينة الجزائر صناعة السفن التي قاموا باستيراد الأخشاب ومواد التجهيز من أوربا

[1] عيشة الغريب، شلالي نزيهة، **الحياة الاقتصادية للجزائر في عهد الدايات 1671-1830**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، 2011-2012، ص32.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، مرجع سابق، ص35.

الشمالية خاصة من هولندا وقاموا باستخدام الأسرى المسيحيين في [1] هذه الصناعة بما أن لهم دراية في ذلك[2].

وكان لهذه الصناعات التي ذكرناها أمناء حرف نذكر منهم أمين الشواشي، أمين الفحامين، أمين الخياطيين، أمين التبانيين، أمين الأمناء.

وكانت مهمتهم الوساطة بين الجماعة الحرفية والسلطات العمومية ويساعدون الإدارة في تسيير العمال وكذلك مراقبة الموازيين أساسا والمكاييل ونوعية المنتوجات التي تباع في الأسواق[3].

التجارة: كانت المبادلات الداخلية محدودة، نظرا لضعف الإنتاج، ضيق الأسواق، وانخفاض الدخل الفردي وقلة المواصلات وكانت تجري في الأسواق الأسبوعية والموسمية التي تباع فيها المنتجات الزراعية والحيوانية ولم تكن التجارة الخارجية أحسن حالا، لأسباب أهمها: قلة الإنتاج المحلي واحتكارها من قبل الحكومة التي فرضت قيودا شديدة على التصدير والدعاية الأجنبية التي أساءت سمعة التجار الجزائريين وكانت تتم أساسا مع دول أوربا، ثم مع المغرب وتونس والأقطار العثمانية المشرقية وقد اعتمدت التجارة الخارجية على تصدير المنتجات الفلاحية والمواد الأولية كالصوف والجلود والشمع وريش النعام واستيراد المواد الكمالية والترفيهية كالعطور والأقمشة القطنية، والزليج والحرير والمجهورات والمواد الغذائية كالسكر والقهوة، والتوابل وبعض المصنوعات كالأسلحة والزجاج والمرايا.

وظل الميزان التجاري الجزائري ربحا إلى أن ارتبطت الجزائر باتفاقيات مع الدول الأوربية وتراجع نشاطات الأسطول فبدأ العجز يطغى عليه، كما يتجلى مما نقله وليام شالر عن سجلات التجارة بمدينة الجزائر لسنة 1822، إذا بلغن قيمة الصادرات في ذلك

[1] عيشة الغريب، مرجع سابق، ص32.
[2] نفس المرجع، ص32.
[3] حنيفي هلايلي، **النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر**، من مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية والإنسانية، العدد 26، سبتمبر 2008، دار الهدى، الجزائر، ص ص 250-257.

العام 273.000 دولار إسباني والواردات 1.200.000 دولار والعجز 297.000 دولار وقد سيطر عليها اليهود وحازو نفوذا كبيرا بفضل ذلك في أواخر العهد العثماني[1].

المواصلات: كانت طرقها بدائية أقرب إلى الدروب، غير مأمونة أهمها طريق الجزائر – قسطينة والجزائر – وهران، اعتمد فيها النقل على البهائم، مما سبب عزلة مناطق القطر عن بعضها وتواضع الاتصالات والمبادلات[2].

العملة: كان للجزائر عملة خاصة ذهبية، وفضية ونحاسية تضرب بدار السكة بالعاصمة باسم السلطان العثماني، أساسها: السلطاني القديم (3.4 غرامات ذهب خالص) والسلطاني الجديد (3.187 غرامات ذهب)، والبوجو (متوسط وزنه 10 غرامات فضة) ونقود نحاسية وراجت في أسواقها بعض العملات الإسبانية والتونسية (تكثر في باليك الشرق) والمغربية (تكثر في بايلك الغرب) والعثمانية والايطالية والنمساوية والبرتغالية والفرنسية، إلا أن التي احتلت مكانة خاصة هي: القرش (البيا ستر)، والريال الفضي التونسي والبندقي، والموزونة المغربيان، والمحبوب العثماني[3].

الخزينة: تمثلت أهم مصادر تمويل الخزينة في:

- الضرائب المختلفة على سكان المدن والأرياف والنقابات المهنية وغيرها ومن أهمها الزكاة والعشور في الأرياف.
- الغرامات، خاصة تلك المفروضة على سكان الأرياف الخارجة عن سلطة البايلك.
- مساهمات البايليكات الثلاثة السنوية "الدنوش" والفصلية في الربيع والخريف "الدنوش الصغرى" أو "العوائد".
- عائدات بيت المال من مردود عقارات البايلك والتركات والودائع، وعائدات الأحباس والأوقاف.

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص250.
[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، مرجع سابق، ص36.
[2] نفس المرجع، ص37.

-حقوق الجمارك على السفن والبضائع.

-رسوم المفروضة على الأسواق في المدن والبوادي.

-المصادرات المسلطة على بعض المسؤولين والوجهاء المغضوب عليهم.

-الجزية على اليهود والنصارى.

-الاحتكارات، كاحتكار مادة الملح واحتكارة تجارة الصوف وبيع احتكار صيد المرجان بالسواحل الجزائرية وغيرها.

-الإتاوات والهدايا التي كانت تقدمها للدول وأصبحت رمزية في النهاية[1].

أ- **الزراعة:** تكمن أهمية دراستنا للواقع الزراعي وذلك لتعرضنا لأنواع الملكيات العقارية لفهم المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية التي ستفيدنا فيما بعد في معرفة كيف تعاملت فرنسا مع العقار في الجزائر وكيف استغلت القوانين في مصادرة هذه الأراضي التي تنحصر فيمايلي:

1 **أراضي الملك:** هي أراضي مرتبطة بالملكية العقارية للأفراد [2]، إذ تعطي للمالك حق الاستغلال والتصرف[3] وتتواجد أراضي الملك في الأوراس وواحات الصحراء والمناطق البعيدة عن المدن قدرها وريني Warriner بحوالي أربعة ملايين ونصف مليون هكتار[4].

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص ص 26 -27.
[2] بوعزة بوضرساية وآخرون، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، منشور المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص199.
[3] رشيد فارح، **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية**، أ ع 1-2 حول: العقار إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، م وم، 2007، ص89.
[4] عمراوي أحميدة وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830 - 1954**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص25.

وهي نوعان ملك فردي وملك عائلي[1].

2 **أراضي العرش (المشاعة):** هي أراضي ذات ملكية جماعية وتتواجد غالبا في المنطقة السهلة بالتل وهي مرسومة بحدود عرفية هي موضع رضاء وقبول من لدن معظم القبائل المجاورة والمعروف عند هذه القبائل أن هذه الملكية غير قابلة للبيع أو الهبة أو التجزئة أو المبادلة أو المصادرة وليست ملكية خاصة أي أن للفرد حق الانتفاع بها دون أن يملكها.

وقد قدر واريني مساحة هذا النوع من الأراضي عام 1830 حوالي 5 ملايين هكتار[2] وتسمية أرض العرش معروفة في إقليم قسنطينة وتعرف في إقليم قسنطينة باسم السبقية [3] وهي خاضعة لقواعد التصرف في الأراضي لخمس مبادئ:

أولا: عدم قابلية التصرف في الأراضي المحجوزة التابعة للحاكم، وبالنسبة للقبيلة لها حق التمتع والانتفاع بالأراضي فقط.

ثانيا: لكل فرد من أفراد القبيلة أو العرش الحق في التملك لمساحة معينة من هذه الأراضي للانتفاع بها عن طريق زراعتها وهي قابلة بالتوارث، لكن هذه الأرض يمكن نقلها إلى قبيلة أخرى في حال ما إذا تخلت القبيلة الأولى عن زراعتها[4].

ثالثا: لا يحق للنساء، استخلاف الرجال في الحصول على هذه الحقوق المتعلقة بهذا النوع من الأراضي.

---

[1] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، مرجع سابق، ص378.
[2] عمراوي أحميدة، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية، مرجع سابق، ص ص 26 -27.
[3] رشيد فارح، **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري**، ا ع م 1و2، مرجع سابق، ص91.
[4] بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص201.

رابعا: النزاعات حول أراضي العرش لا تحول إلى القاضي للنظر فيها إنما هي من اختصاص وكيل البايلك بمعنى أنها من صلاحيات الوكيل الذي تعينه الإدارة الاستعمارية في حل مثل هذه النزاعات[1].

خامسا: يدفع أفراد القبيلة بالإضافة إلى الزكاة أو العشر ضريبة خاصة تسمى الخراج أو الحكور[2].

3 أراضي البايلك (الدومين) : كان هذا النوع من الأراضي يعرف بأراض البايلك، نسبة إلى الباي الذي هو حاكم سياسي إداري للتقسيم الإداري للتقسيم الإقليمي تحت سلطة الداي[3] وتعد أجود الأراضي لأنها مشكلة من البساتين والمروج والأراضي الخصبة وهي أراضي تعود ملكيتها للدولة عن طريق المصادرة أو امتلاك ما لا وارث له، وقدرت بمليون ونصف هكتار[4].

4 أراض الموات: هي الأراضي تركت بدون استغلال ولم تكن في حوزة أي مالك أو متصرف، أو التي كانت غير صالحة للفلاحة وهي عادة تكون بعيدة عن العمارة وخالية من السكان بحيث لا يمتلكها أحد أو ينتفع بها أي شخص [5]، ولا تتحول الأرض الموات إلى ملكية خاصة أو مشاعة ولا يحق للدولة أن تضع يدها عليها إلا بإحيائها واستغلالها حسب الأحكام الفقهية وفي السنوات الأخيرة من الوجود العثماني بالجزائر قدر الفرنسيون مساحة الأرض الصالحة للزراعة في منطقة التل الخصبة بحوالي 9 ملايين هكتار ولم يكن مستغلا أو منتجا منها سوى خمسة ملايين هكتار والباقي أراضي موات[6].

---

[1] بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص202.
[2] رشيد فارح، المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية، مرجع سابق، ص92.
[3] حسن بهلول، **الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني**، د ط، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص11.
[4] عبد الجليل التميمي، **الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني**، منشورات مركز البحوث والدراسات العربية في العهد العثماني، تونس، 1984، ص115.
[5] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية، مرجع سابق، ص40.
[6] طاهر ملاخسو، **نظام التوفيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962**، أ ع م 1-2، مرجع سابق، ص26.

5 -**أراضي المخزن:** هو نوع من الملكية يسمى بشكل مميز في الشرق الجزائري بأرض العزل، سميت كذلك لعزلها عن أرض السلطان وتعد أرض المخزن من الحيازات التي يملك البايلك له الحق في منحها لشخص أو لمجموعة مقابل القيام بفلاحة الأرض وفرض الأمن دون دفع ضريبة[1].

6 -**أراضي الوقف:** هي أملاك قدمها أصحابها كصدقة أو هبة لبعض الجمعيات أو المؤسسات الدينية[2].

وقد تميزت الفترة العثمانية بالجزائر، بتكاثر الأوقاف وأصبحت الأوقاف تشمل الأملاك العقارية والأراضي الزراعية وتضم العديد من الدكاكين والأقران والضيعات والمزارع والبساتين والسواقي والمطاحن[3].

وكانت الأوقاف لها أهمية في الجزائر، وذلك بسبب تأثيرها المباشر على مختلف أوجه الحياة فمردودها من الإنفاق على القائمين على شؤون العبادة والتعليم من أئمة ومدرسين وطلبة وسد حاجة المعوزين من عوائدها ومساعدة الأسرة الجزائرية بحفظ ثرواتها من أموال وعقارات[4].

[1] أحميدة عمراوي، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية، مرجع سابق، ص 26.
[2] بوضرساية وآخرون، مرجع سابق، ص204.
[3] موسى عاشور، **أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف**، ا ع م 1و2، مرجع سابق، ص73.
[4] حنيفي الهلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر العهد العثماني**، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص196.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية والأوضاع الدينية والثقافية

المطلب الأول: الأوضاع الاجتماعية

إن الهدف من تناول هذا الموضوع هو رصد أوضاع المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي تمهيدا لمعرفة آثار السياسة الاستعمارية، أي ما نتج عنها من تحولات اجتماعية في الجزائر ومن المؤكد أن دراسة الوضع الاجتماعي هامة جدا لفهم أهم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال فترة أواخر العهد العثماني وفترة الاحتلال الفرنسي، إذ كانت الشرائح السكانية في المدينة بأسرها أو بيوتها وبطبقاتها المتعددة الميسورة منها والفقيرة أو في الريف بأنواعها الرعوية والزراعية، كانت كلها تشكل الأساس الثاني بعد الأرض للحياة الاجتماعية بل إن الأرض والأسرة والقبيلة كلها كانت تشكل فصل الخطاب السائد في الحياة الاجتماعية الجزائرية.

تعداد سكان الجزائر:

قدر(حمدان خوجة) عدد السكان الجزائر كلها بثلاث ملايين نسمة، وكانت كبريات المدن لا يسكن الواحدة فيها أكثر من 45 ألف نسمة وقد قدم نوشي من جهته رأيا حدد به عدد السكان المدن الجزائرية نسبة تتراوح ما بين 10% و20%[1].

بينما ذهب (ناصر الدين سعيدوني) فقال ان تعداد سكان المدن والحواضر بالجزائر عامة لم يتجاوزفي أحسن الأحوال 6% بينما ذهب بعض الدارسين إلى اعتبار نسبة 5 إلى 10% هي نسبة سكان المدن الجزائرية كلها وهي النسبة نرجح مطابقتها لواقع المجتمع الجزائري الذي كان مجتمعا ريفيا في ذلك العهد[2].

التركيب السكاني: تمثلت المجموعات السكانية والعرقية لإيالة الجزائر في سكان المدن وسكان الأرياف.

[1] عمراوي حميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية، مرجع سابق، ص ص 9- 10.
[2] نفس المرجع، ص10.

أ- **سكان المدن:** ويتمثلون في الأقلية التركية وجماعة الكراغلة وجماعة الحضر والمجموعات البرانية والجالية اليهودية والدخلاء.

1- الأقلية التركية: الأتراك هم طائفة متمسكة بلغتها التركية ومذهبها الحنفي تخضع لنظام قضائي خاص ولها امتيازاتها الخاصة، وقد تمركز في الحصون والثكنات وفي الربع الأول من ق 19 كان عددهم لا يزيد عن 12 ألف نسمة[1] الكراغلة الطوائف الأكثر.

2- جماعة الكراغلة: تعد أكثر انتشارا وأكثر عدد من طائفة الأتراك، كان للكراغلة بعض الامتيازات كحق الانخراط في الإنكشارية وأهليتهم لتولي بعض المسؤوليات الهامة نسبيا.

3- جماعة الحضر: تتشكل من المجموعات السكانية القاطنة بالمدن والتي تعود إلى الفترة الإسلامية ومن ضم إليها من الأندلس والأشراف وقد اشتغلوا بالتجارة والاستثمارات وهذا ما جعلهم يألفون البرجوازية بالمدن الصغيرة وكانوا ينقسمون إلى قسمين:

-**المدجنون:** وهم الذين خرجوا من غرناطة والأندلس.

-**الثغريون:** جاءوا من ممالك أرغونه وبلنسية.

4- المجموعات البرانية: هم السكان الأصليون هاجرو من مدنهم الصغيرة وقراهم إلى المدن الكبرى كمدينة الجزائر للعمل بها ومنهم البسكريون، الأغواطيون، بنو ميزاب، القبائليون[2].

5- الجالية اليهودية: تراوحت أعدادهم ما بين 20.000 و 50.000 يهودي، كان لهم احتكر التجارة، كانوا مندمجين كلية في المجتمع الجزائري يقلدون الأهالي في تقاليدهم

[1] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، مرجع سابق، ص ص 256- 357.
[2] نفس المرجع، ص359.

وعاداتهم ويتكلمون اللغة العربية، وقد مكن المال كبارهم من التأثير على الحياة السياسية وخاصة في المراحل الأخيرة من العهد العثماني[1].

6- الدخلاء: هم جماعات الأسرى المسيحيين تركزو بالعاصمة وكان منهم بالجزائر أكثر من 25 ألف أسير على الأقل خلال القرنيين الأولين من العهد التركي وارتفع عددهم إلى حوالي 36 ألف أسير عام 1623 بينهم 3.000 أسير فرنسي وقد انخفض عددهم تدريجيا نحو 500 أسير في نهاية القرن 18 م ولم يبق منهم سوى 122 أسير في العام 1830، وكان عليهم العمل في الحقول أو البيوت أو في صناعة السفن أو في الحانات[2].

ب- سكان الريف: يشكلون الأغلبية الساحقة بنسبة 90 بالمائة يسكنون الأرياف وهم كلهم جزائريون من الأجواد والمرابطون وقبائل المخزن وقبائل الرعية.

1- الأجواد: هم الذين فرضوا نفوذهم أو حتى سلطتهم بالقوة، ولم يكن أمام العثمانيون إلا الاعتراف بنفوذ هؤلاء الأجواد (النبلاء) الذين كانوا أسيادا في مناطق نفوذهم يجمعون الضرائب ويجمعون الغنائم دون تدخل مباشر من السلطة المركزية.

2- المرابطون: تكمن قوة المرابطين في استعمالهم الدين حيث كانوا يحضون بمكانة عند الجميع، وقد كان المرابطون ورجال الطرق ينتقلون في طول البلاد وعرضها دون خوف من هجوم اللصوص وقطاع الطرق عليهم، وكانت السلطة العثمانية تستعين بالمرابطين في نقل الأموال عبر الطرقات الآمنة ويذكر أن أسر العائلات المرابطة بلغت حوالي 115 عائلة حسب الإحصائيات أوردها لويس راين لسنة 1880م[3].

قبائل الرعية: هي قبائل لم تتمتع بأي امتياز من السلطة العثمانية، تقطن بمناطق صعبة تقوم بدفع الضرائب والرسوم المختلفة.

---

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص31.
[2] نفس المرجع، ص31.
[3] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، مرجع سابق، ص ص 26-27.

قبائل المخزن:

وهم قبائل إدارية مواكبة للسلطة ذات صبغة فلاحية عسكرية تنوعت أسماؤها بتنوع الأقاليم التي تستوطنها فهي مخازنية أو زمول، وقد أخذ نفوذها يزداد أواخر العهد العثماني[1].

المطلب الثاني: الأوضاع الدينية والثقافية

1- المساجد:

المسجد هو الذي تؤدى فيه الصلاة الجامعة أو الجمعة أو العيدين وكثر أيضا ما سمي بجامع الخطبة، وقد كانت العناية بالمساجد ظاهرة بارزة في المجتمع الجزائري المسلم، فلا تكاد أن تجد قرية أو حيا في المدينة بدون مسجد، فقد كان المسجد هو ملتقى العباد، ومجمع الأعيان ومنشط الحياة العلمية والاجتماعية وهو قلب القرية في الريف وروح الحي في المدينة[2].

وهي ثلاثة أنواع:

أ- نوع مما أسسه الحكام كالخلفاء والأمراء والولاة والملوك كجزء من عملهم الوظيفي لخدمة المجتمعات الإسلامية وتيسير سبل أداء شعاراتهم الدينية، ولكسب عطف الرعية، ولربما الشهرة كذلك ومن ضمنها بالجزائر، جامع بن مروان، وصالح باي بعنابة وجامع الباي بقسنطينة، والجامع الكبير بالجزائر العاصمة، وجامع الباشا بوهران، والجامع والجامع الكبير بتلمسان والجامع الكبير بندرومة.

ب- نوع مما أسسه كبار الأثرياء لتقرب إلى الله واستمالة بعض الفئات الاجتماعية وشيوخ الدين، ولكسب الشهرة كذلك، وأعداد هذا النوع كثيرة بالجزائر، ومن ضمنها

[1] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2000، ص98.

[2] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1500- 1830)**، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص246.

جامع سيدي لخضر بقسنطينة، وسيدي رمضان، سيدي عبد الرحمان الثعالبي بالجزائر العاصمة وسيدي الصوفي ببجاية، وسيدي الهواري بوهران، وسيدي الحاوي والي مدينة بتلمسان[1].

ج- نوع ثالث مما أسسته الهيئات والجمعيات الخيرية الدينية والاجتماعية كتكملة لعمل الولاة وكبار الأثرياء وشيوخ الدين، وأعدادها كثيرة ولا تحصى بالجزائر، وكل بلدان المغرب الأخرى، بالحواضر والقرى وكذلك الحال في معظم بلدان العالم الإسلامي[2].

ومما سبق يتضح لنا بأن الاهتمام بتأسيس المساجد والعناية بها وصيانتها خلال الفترة العثمانية كان كبير والمشاركة في تشييدها كانت من الحكام ومن عامة النـــاس على السواء، وكان هذا الاهتمام نابع من دوافع دينية[3].

2- الزوايا والرباطات:

كانت منتشرة في الريف والمدن، منها الحرة التي لا تنتسب إلى ولي أو إلى طريقة ومنها التي تنسب إلى ولي فيكون بها ضريحه في الغالب ومنها التي تنسب إلى طريقة من الطرق الصوفية، كالطريقة الرحمانية والطريقة القادرية[4].

وقد بنيت لأداء وظيفة دينية بحتة وكثيرا ما شيدت قبالها على أضرحة الأولياء الصالحين أو بنيت تخليدا لذكراهم، ويقال أنها سميت زاوية لانزوائها عن المدينة لاعتبار أن العديد من الزوايا كانت في مناطق قروية أم لأن وجودها كان دوما في زاوية وأطراف المدينة[5].

تمثل الزوايا في مجتمعات من البيوت والمنازل المختلفة، والأحجام والأشكال تضم بيوتا للصلاة، وغرفا لتحفيظ القرآن كما تحتوي الزوايا على مساكن ومطاعم لطلباها

[1] يحيى بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص127.
[2] نفس المرجع، ص128.
[3] أحمد مريوش، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ط خ، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، 2007، ص14.
[4] العيد مسعود، **حركة التعليم في الجزائر**، مجلة سيرتا، ع3، 1980، ص63.
[5] محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر وثورتها المباركة**، ج1، د ط، المطبعة العربية بالجزائر، 1971، ص42.

ومخازن للمواد الغذائية ومأوى للحيوانات التي تشتغل في الأشغال الخاص بالزاوية، ويقوم بتأسيس هذه الزوايا في معظم الحالات رجال الدين المتصوفون الذين يرون بأن هذه الزوايا تمثل عملا خيريا دينيا لنشر الثقافة الإسلامية والمحافظة عليها بين أبناء المجتمع الإسلامي[1].

عاش معظم المتصوفة يبثون عقائدهم ويلقنون أبنائهم الأذكار والأوراد مبتعدين عن صخب الحياة الدنيا، مؤثرين بالعزلة والعبادة، وكثيرا ما كانوا يعلمون المريدين والعامة مبادئ الذين أيضا، فإذا اشتهر أحدهم بين الناس أسس له مركز يستقبل فيه الزوار والغرباء والأتباع ويعلم فيه الطلبة، ويتبرع الناس لهذا المركز فيكبر ويثرى ويتضاعف ويصبح المكان يدعى بين الناس زاوية سيدي فلان أو رباط سيدي فلان، فإذا مات سيدي فلان يدفن في الزاوية أو في الرباط، بين أهل الناحية وتنتشر سمعتها ونفوذها إلى نواحي أخرى، وكانت كل مدينة كبيرة أو صغيرة، محروسة بولي من الأولياء، فهو الذي يحميها من العين ونكبات الطبيعة ومن طمع الطامعين[2].

3- الكتاتيب والمعمرات:

تمثل الكتاتيب أقل وحدة من التعليم والابتدائي وهي مأخوذة من الكتاب وجمعها كتاتيب، ووظيفتها الأساسية هي أن تحفظ القرآن الكريم للأطفال وترتيله، ودعت الضرورة إلى تأسيسها منفصلة عن المسجد بغرض المحافظة على نظافته ووقاره ولكي يتوفر على جو الخشوع المطلوب عند أداء الصلوات المفروضة.

وهذه الكتاتيب أحيانا تكون بيوت منفردة وأحيانا مجمعات من البيوت المختلفة الأحجام والأشكال، والأغلبية من تأسي حفظة القرآن الكريم للارتزاق والحصول على لقمة العيش[3].

[1] أحمد مريوش، مرجع سابق ، ص ص 21- 22.
[2] نفس المرجع، ص24.
[3] يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص129.

4- المعمرات: مؤسسات ثقافية تشبه الكتاتيب القرآنية، كانت منتشرة في الأرياف الجزائرية أو القرى الجبلية خلال الفترة العثمانية ينتقل إليها التلاميذ الدارسون بها من مختلف جهات الوطن، وأحيانا حتى من خارج الجزائر من أجل حفظ القرآن الكريم وتجويده وترتيله مع إضافة علوم أخرى دينية ولغوية ذات صلة بفهم القرآن وتفسير.... وينقسم طلبة وتلاميذ المعمرات إلى عدة فئات وبذلك حسب السن، والقدم والثقافة وهذه الفئات مصنفة إلى:

1 -**فئة القدادشة:** تتكون من التلاميذ الصغار الذين يأتون لحفظ القرآن فقط في بداية التحاقهم.

2 -**فئة الطلبة:** تتكون من الطلبة الذين يمثلون فئة تفوق فئة القدادشة وذلك من حيث السن، والقدم والثقافة ويتركز اهتمام فئة الطلبة في حفظ القرآن الكريم[1].

3 -**فئة المقدمين والوكلاء والشيوخ الكبار:** وتمثل أعلى منزلة في المعمرات فهي تقوم بمهمة التوجيه ماديا وفكريا وتتمتع بكل الصلاحيات في حل المشاكل المطروحة بالمعمرات وهي معفية من الأعمال اليومية التي تقوم بها كل من الفئة الأولى والثانية[2].

5- المدارس:

المدارس العلمية مؤسسات ثقافية تتمثل وظيفتها بصورة أساسية في تعليم مختلف العلوم الدينية وغير الدينية...، والجزائر لم تكن بها جامعات أو مدارس عليا بالمفهوم الحالي خلال العهد العثماني بل كانت دروس مساجدها الكبيرة وزواياها تضاهي أو تفوق مستوياتهم بعض الأحيان دروس الجوامع الكبرى في المشرق العربي كالجامع الأموي بدمشق والحرمين الشريفين، إضافة إلى تردد بعض الأساتذة المدرسين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي ومشاركتهم في التدريس كعبد القادر الراشدي وعبد الكريم فكون بقسنطينة

[1] أحمد مريوش، مرجع سابق، ص20.
[2] نفس المرجع، ص20.

غير أن المدارس الابتدائية في الجزائر كانت منتشرة في المدن والقرى والأحياء، والبادية والجبال النائية بأعداد كثيرة بلغت نظر الزائرين والرحالة واشتهرت المدن الرئيسية بالجزائر خلال الفترة العثمانية بكثرة مدارسها [1]. إذ كتب الجنرال دوماس في تقرير له في هذا الصدد يقول: « إن التعليم الابتدائي في الجزائر كان أكثر انتشارا مما يتصوره الإنسان عموما فاتصالاتنا بالأهالي في الأقاليم الثلاثة، أظهرت بأن نصف السكان من الذكور يعرفون القراءة والكتابة[2].

وتنوعت العلوم والمعارف التي تدرس بها إلى ثلاثة أصناف:

أولا: العلوم الدينية مثل تحفيظ القرآن وشرحه وتفسير الحديث وتعليم الفقه والتوحيد والمنطق والأصول.

ثانيا: علوم اللغة والأدب كالنحو والصرف، والبلاغة، والعروض والقوافي، وقواعد الإنشاء، باعتبارها أداة ووسيلة لإتقان العلوم الدينية.

ثالثا: العلوم الطبيعية والتجريبية، كالفلك، والحساب والطب، والصيدلة العشبية... وغيرها[3].

6- الأوقاف:

أ- **مفهوم الأوقاف:** الوقف عقد لعمل خيري ذي صبغة دينية، يقوم على توفر الواقف الذي له أهلية التبرع بما يملك من ذات أو منفعة، وعلى وجود الموقوف وهو المنفعة، التي تعرف على سبيل الحبس، مع اشتراط صيغة الوقف، وهي الأسس والأركان، كما يأخذ الوقف مفهومه الشرعي[4].

[1] أحمد مريوش، مرجع سابق ، ص15.
[2] العيد مسعود، مرجع سابق، ص62.
[3] يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص128.
[4] حنيفي هلايلي، **دور الوقف في الحفاظ على الملكية العقارية والثروة**، نموذج مدينة الجزائر العثمانية، أ ع م 1و2مرجع سابق، ص35.

ب- وضعية الوقف في الجزائر إبان العهد العثماني: تعتبر مؤسسة الأوقاف في الجزائر ذات مكانة مرموقة ويعود ذلك إلى التأثير على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد كانت تتكفل بسد حاجات المشتغلين بالتعليم من فقهاء ومعلمين وطلبة وتغطي نفقات القائمين على المساجد والمدارس والأضرحة والزوايا وتمديد المساعدة للمحتاجين والغرباء وأبناء السبيل، والمعوزين، والفقراء، و تتعهد أماكن العبادة بالصياغة والإصلاح هذا بالإضافة إلى انها كانت أداة فعالة في تماسك الأسرة وفي المحافظة على حقوق الورثة والقصر والعجزة...

وتعتبر الفترة العثمانية في الجزائر 1518 – 1830 ذات مدلول تاريخي هام حيث أن الأوقاف عرفت انتشارا واسعا بفعل الوازع الديني والاقتصادي والاجتماعي وضلت تشكل إحدى مشاكل الحضارة العربية الإسلامية التي تميز بها العهد العثماني بالجزائر وتأثرت بها أوضاع البلاد الجزائرية[1].

أنواع الأوقاف:

1- أوقاف الحرمين ومكة المكرمة: من حيث نشأتها هي أقدم المؤسسات الوقفية فهي تعود إلى ما قبل العهد العثماني، وتؤول أموال أوقافها إلى فقراء مكة والمدينة، فتوجه تارة بالبر مع قافلة الحاجين وتارة بحرا إلى الوكالة الجزائرية بالإسكندرية في سفن إسلامية أو نصرانية، ومنها إلى الحرمين الشريفين. وقد حظيت مؤسسة الحرمين بأغلبية الأوقاف في مدينة الجزائر، حيث استمدت أهميتها من المكانة السامية التي كانت تحتلها الأماكن المقدسة في نفوس الجزائريين، الذين أوقفوا عليها كثيرا من ممتلكاتهم جعلها في طليعة المؤسسات الخيرية من حيث عدد الأملاك التابعة لها أو الأعمال الخيرية التي تقوم بها، فهي تقدم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو المارين بها، وتتكفل بإرسال حصة من مداخيلها إلى فقراء الحرمين في مطلع كل سنتين وكذلك كان يوكل إليها حفظ الأمانات والإنفاق على ثلاثة مساجد مدينة الجزائر حيث كانت تشرف على حوالي

[1] أحمد مريوش، مرجع سابق، ص ص 46- 47.

ثلاثة أرباع الأوقاف كلها، وهذا ما تثبته بعض التقارير الفرنسية التي تعود إلى السنوات الأولى للاحتلال، حيث تؤكد بأن أوقاف الحرمين كانت تستحوذ على الشطر الأكبر من الأوقـــاف داخــل مدينـــة الجزائـــر وخارجهــا، فمن هذه التقارير ما أورده Genty de Bussy من أن أوقاف الحرمين كانت تقدر بـــ 1373 ملكا منها 70 ضيعة يشرف عليها مباشرة وكلاء الحرمين، أما قنصل فرنسا (valiard) فقد ذكر أن كل بيوت الجزائر وما يحيط بها من أراضي فتعود لأحباس الحرمين[1]. والمبينة في الجدول كالتالي:

[1] فارس مسدور، مرجع سابق، ص 3.

قائمة بأوقاف الحرمين التي استقيت من سجل عثر عليه مباشرة بعد الاحتلال[1]:

عدد العقارات	نوع العقار	وارداتها بالفرنك
840	بيوت	26653.80
258	حوانيت	278.60
33	مخازن	449.70
82	غرف	846.65
3	كوشات	200.45
11	أفران	102.60
4	مقاه	161.70
1	فنادق	135.00
57	جنائن	1257.45
62	ضيعات	1830.00
6	رحى	97.50
1357	مجمع هذه العقارات القائمة	36013.45
201	عناد عقارات مندثرة وضعت أراضيها تحت الإيجار	7209.25
1558	المجموع الكلي	43222.70

[1] فارس مسدور، مرجع سابق، ص5.

2- أوقاف المساجد: هي أهم الأوقاف على الاصلاحات إذ تمثل ثلاثة أرباع مجموع الأوقاف[1] وقد أنشئت أوقاف المساجد في الجزائر سنة 1548، بأمر من شعبان خوجة ومهمة إدارتها هي تشير المساجد ودفع أجور المقيمين والأئمة، وهكذا فإن أغلب الجوامع كان لها من الموظفين الوكيل الخطيب والإمام وأحيانا يجمع الخطيب الإمامة أيضا والمدارس والمؤذن والحزاب وبعض القراء[2].

3- أوقاف سبل الخيرات: أسس هذه الهيئة(شعبان خوجة) سنة 999هـ المواقف لـ 1548م واتجه نشاطها إلى المشاريع الخيرية العامة كإصلاح الطرقات ومد قنوات الري، واعانة المنكوبين وذوي العاهات وتشييد المساجد والمعاهد العلمية، وشراء الكتب لوقفها على طلبة للعلم وأهله وغير ذلك من المشاريع، وكانت تسير أوقاف سبل الخيرات لـ (331) إدارة منظمة تضم إحدى عشرة عضوا من بينهم ثمان مستشارين منتخبين ويعين الوكيل والخوجة (الكاتب) وجميعهم غالبا من بين أهل العلم والفضل، ويضاف إليهم شاوش (مستخدم)[3].

4- أوقاف مؤسسة العيون: تنفرد هذه المؤسسة بتداخل العمل البلدي بالأحباس فإدارة الموارد المالية وبناء القنوات والعيون واصلاحها، يعود إلى موظف عام يدعى قائد العيون أو خوجة العيون، لكن المجال كان كذلك مقترحا لأفراد المجتمع في تحسين خدمات هذه المؤسسة حيث يكوا يصنعون عقاراتهم في خدمتها وأحيانا يصرفون أموالهم لبناء العيون والمخازن داخل المدينة وقد كانت تلك العقارات الموقوفة تحت إدارة قائد العيون[4].

5- أوقاف الانكشارية (الأوجاق): لقد كان لكل الثكنات السبع الموجودة في المدينة أوقافها الخاصة بها التي ترجع مداخيلها إلى العسكر المقيم في غرفها التي كانت تأوي ما بين

---

[1] موسى عاشور، "**أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف**"، ا ع م 1و2، مرجع سابق، ص 74.

[2] بشير بلمهدي علي، **"السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية اتجاه الوقف أوالحبوس في الجزائر** ، ا ع م 1و 2مرجع سابق، ص 205.

[3] موسى عاشور، مرجع سابق، ص 74.

[4] مصطفى أحمد بن حموش، " **مساجد المدينة الجزائر وزوايا وأضرحتها في العهد العثماني من خلال مخطوط ديفولكس والوثائق العثمانية**"، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 18.

200 و 3000 رجل للغرف الصغيرة وما بين 400 و 600 للغرف الكبيرة. ويعود أصل هذه الأوقاف إلى الجنود الذين ترقوا في رتبتهم العسكرية حيث ارتبطت أهمية العقار الموقوف بأهمية الارتقاء في الرتبة أو المنصب الإداري الذي يحوزه الواقف، ولكن الجند يحصلون على أجورهم من الباشا فقد كانت مداخيل الأوقاف تصرف في أشياء ترفيهية مثل الهدايا التي يقدمها وكيل الوقف لجنود الغرف الوقفية، هؤلاء الوكلاء يتم تعيينهم من قبل مقيمي الغرف ودون تدخل السلطات المحلية مما يوحي بديمقراطية القرار في المؤسسة الوقفية للأوجاق واستقلاليتها عن السلطة المحلية[1].

6- أوقاف الزوايا والمرابطين (الأولياء والأشراف): تعود أحباس هذه المؤسسات المستقلة عن بعضها إلى أضرحة الأولياء الصالحين والأشراف والمدارس التي أسسها في حياتهم، وتتمثل مهمة هذه الأحباس في تسديد التكاليف الجارية للمؤسسة التعليمية أو الدينية، وكانت فوائدها تعود إلى فقراء والأشراف وأوقاف وقد كانت كثيرة في مختلف المدن وخاصة منها مدينة الجزائر، فكانت تقدم لها الهدايا والهبات وتحبس عليها الأملاك فتكونت بذلك لكل منها ملكية وأشهر هذه المؤسسات التي ترجع إلى ضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي والتي بلغت أحباسها 72 عقارا، وقدرت مداخيلها بحوالي 6000 فرنك فرنسي عام 1937[2].

7- أوقاف الأندلس: تأسست سنة 1601م لإغاثة ومساعدة مسلمي الأندلس. النازحين من إسبانيا بعد ظهور حركة الاسترداد المسيحي لها، وساهم في تكوين هذه الأوقاف الأغنياء من المهاجرين وكانت لها 101 ملكية[3].

8- أوقاف بيت المال : تعتبر مؤسسة بيت المال من التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية بالجزائر التي تدعمت في العهد العثماني وأصبحت تستولى اعانة السبيل و يتامى الفقراء

[1] مصطفى أحمد بن حموش، "**الوقف وتنمية المدن من التراث إلى التحديث**"، ندوة الوقف الاسلامي، 6-7 ديسمبر 1997، جامعة الامارات العربية المتحدة، العين، ص 7.

[2] فارس مسدور، كمال منصوري، "**التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف التاريخ والحاضر والمستقبل**"، مقال مقدم للنشر في مجلة الأوقاف، ص 4-5.

[3] موسى عاشور، مرجع سابق، ص 75.

والأسرى، وتتصرف في الغنائم التي تعود للدولة، كما تهتم بشؤون الخارج وشراء العتاد وتشرف على إقامة المرافق العامة من طرق وجسور وتشييد أماكن العبادة، كما كانت تهتم بالأملاك الشاغرة[1].

كما كانت تقوم بالبحث على أملاك المتوفين وضمها إلى أملاك الدولة[2].

المبحث الثالث: المطامع الفرنسية في الجزائر

المطلب الأول: الدوافع السياسية والاقتصادية

أ- **الدوافع السياسية:** إن تفكير فرنسا في احتلال الجزائر وسعيها لتحقيق ذلك ليس وليد القرن التاسع عشر وإنما يعود إلى عهد الملك لويس الرابع عشر وهذا بشهادة أحد مؤرخيها وهو (أغسطين برنار) في كتابه "الجزائر" حيث يقول « إن احتلال الجزائر هي ثمرة ثلاثة قرون من جهود متواصلة باستمرارية جديدة بالتقدير، بدأت الحكومة الفرنسية في تجسيد نواياها المبيتة ضد الجزائر منذ أواخر القرن 18 م بالاستعداد والتحضير لحملة عسكرية وذلك بجمع مختلف المعلومات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تخص إيالة الجزائر [3] وذلك من خلال المشاريع الاحتلالية التي كثرت في عهد (نابليون بونابرت)وكان من أهمها[4]:

مشروع Dekrcy: وفيه أقام (كارسي) في مدينة الجزائر مدة 8 سنوات (1782-1791) كقنصل عام للحكومة الفرنسية وقام بتقديم مشروعين الأول سنة 1782 والثاني سنة 1792 سماه (مذكرة حول الجزائر) وتطرق فيه لموضوع العلاقات الدبلوماسية والتجارية الفرنسية الجزائرية وطبيعتها.

[1] فارس مسدور، مرجع سابق، ص 4.
[2] مصطفى أحمد بن حموش، الوقف وتنمية المدن من التراث إلى التحديث، مرجع سابق، ص 18.
[3] الغالي الغربي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر (الخلفيات والأبعاد)**، مرجع سابق، ص 66.
[4] محمد عيساوي، نبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871)**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، (1432هـ-2011)، ص5.

مشروع François philipe le may: هو مشروع عسكري قام بكتابته هذا الأخير سنة 1800 تضمن محورين الأول لمحة حول الوضع السياسي والاقتصادي والقضائي والتجاري والعسكري وكذلك **مشروع Dubois – Thainville:** وقدم هذا المشروع إلى (نابليون بونابرت) في 1801 بعنوان Précis des Mes Opération en Afrique وهو دراسة مفصلة عن إيالة الجزائر في بداية القرن 19[1].

إلى غيرها من المشاريع الاحتلالية الفرنسية كمشروع Jean Bon ومشروع Thedenant 1802 ومشروع Pierre Hulin 1802.....إلخ[2].

فقد استغلت فرنسا مجموعة من الذرائع الواهية لتعلن الحرب على الجزائر سنة 1830 بسبب حادثة المروحة التي جعلت منها فرنسا سببا رئيسيا في حملتها على الجزائر[3]، وما هي إلا خرافة تاريخية لتتضح فيما بعد نوايا الحملة الفرنسية القريبة منها والبعيدة شيئا فشيئا [4]، ففي الحقيقة أن الداي حسين لم يهن القنصل الفرنسي(دوفال) فقد وجدت فرنسا في هذه الحادثة المادة الخصبة في ترويجها للحملة وكسبها للرأي العام الفرنسي ومن جهة أخرى القضاء على القرصنة وادعت أيضا أنها تريد تحرير المساجين المسيحيين الذين أسرتهم البحرية الجزائرية وكل ذلك أكسب فرنسا تعاطفا دوليا من أجل القيام بحملتها على الجزائر وكذلك إدعاء إنقاذ الجزائريين من سيطرة الاحتلال العثماني[5].

ففي عشية الاحتلال قامت السلطة الاستعمارية بتوزيع منشورها المتضمن أن الوجود الفرنسي في الجزائر يهدف أساسا لمحاربة العثمانيين وإعطاء الحرية التامة للجزائريين وكأن القضية بين (الداي حسين) وفرنسا فقط[6].

---

[1] الغالي الغربي، مرجع سابق، ص67.
[2] نفس المرجع، ص ص 73 – 74.
[3] أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1862)**، ج1، القسم الأول، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص30.
[4] زبير سيف الإسلام، **صفحات من الصراع الجزائري** الفرنسي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص7.
[5] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص32.
[6] أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب اشراف الجزائر**، تحقيق أحمد توفيق المدني، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص177.

ب- الدوافع الاقتصادية:

إلى جانب العوامل السالفة الذكر هناك عوامل أخرى التي ساهمت في دفع فرنسا لاحتلال الجزائر منها العوامل الاقتصادية وهي كثيرة ومتنوعة منها جعل الجزائر مستعمرة تنقل إليها الأموال بغرض الاستثمار، كذلك جعلها مستوطنة خصبة تجلب إليها الأعداد الكثيرة من الفرنسيين حتى الأوربيين وذلك بغرض الاستيلاء على أجود الأراضي الزراعية وفلاحتها، والاستيلاء على ما تملكه الجزائر من الثروة السمكية بالخصوص المرجان في سواحل القالة وغيرها من موانئ الصيد والتي لم تكن غريبة عن فرنسا بعدما تحصلت على معاهدات و امتيازات وصيد السمك في موانئ القالة من جراء المعاهدة التي أبرمتها مع السلطان العثماني (سليمان القانوني) وملك فرنسا (فرانسوا الأول) ولعلها يوضح الأهمية الاقتصادية الدافعة للاحتلال ما تضمنه تقرير (بوتان): « قال في ذلك الشأن أن المصالح المالية وخزينة الدولة كانت بها ما تزيد عن 150 مليون فرنك وأن بالجزائر موانئ عديدة وسهولا خصبة وزراعية، وغابات كثيفة صالحة لبناء السفن، كما توجد مناجم ومواد أولية تزخر بها الجبال في مناطق عدة من الجزائر[1].

وما زاد أطماع فرنسا هو حاجتها إلى الموارد الطبيعية الخام واليد الأجنبية التي تعمل أكثر من اليد العاملة الوطنية وتتقاضى أجرا أقل، ولا سيما في مصانع الصناعة الثقيلة[2].

وكذا البحث عن أسواق خارجية لتسويق منتوجاتها الصناعية[3].

ولتجد ما يلبي مطالبها الثلاثة (المواد الخام، اليد العاملة، الأسواق).

---

[1] أبو قاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، القسم الأول، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص72.

[2] بشير كاشه فرحي، **مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي من 1830-1962**، و م، م و ن ت، الجزائر، 2007، ص21.

[3] زبير سيف الاسلام، **صفحات من الصراع الجزائري الفرنسي**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص7.

المطلب الثاني: الدوافع الدينية والعسكرية

أ- **الدوافع الدينية:** لقد كان الجانب الديني في احتلال الجزائر أثر كبير على الحملة ومنظميها، فمن الأسباب الهامة التي دعت فرنسا إلى الغزو هو دعواها إنقاذ المسيحية والمسيحيين من أيدي القراصنة الجزائريين، ففرنسا كانت تعتبر نفسها حامية الكنيسة الكاثوليكية وترى في احتلال الجزائر عملا هاما أسدت به إلى العالم المسيحي خدمة كبيرة.

فالعامل الديني في احتلال نلمسه من الدور الذي لعبه رجال الدين في الحملة، بحيث أن قرار(شارل العاشر) كان مدفوعا من الأسقف الكبير وزير الشؤون الدينية (فريسوس)الذي كانت من ورائه روما.

فقد عبر (كليمون تونير) Clément Tonnerre وزير الحربية في تقرير قدمه للملك (شارل العاشر) يوم 14 أكتوبر 1827[1] عن آماله في تنصير الجزائر بمايلي: « يمكن لنا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدن الأهالي ونجعلهم مسيحيين»[2].

وقد أعلن (شارل العاشر) أن الحملة العسكرية على الجزائر ذات طابع ديني في خطابه الافتتاحي لجلسات البرلمان يوم 02 مارس 1830 حيث قال: « في خضم الأحداث الخطيرة التي كانت أوربا منشغلة بها أجلت القيام بعمل منصب ضد قوة بربرية، ولا يمكن أن أترك هذه القوة لمدة طويلة بدون عقاب وخاصة أنها وجهت شتائمها إلى الشرف المسيحي والترضية التي أريدها الحصول عليها هو أن أجعل المسحية تنتصر بكل قوة[3].

كما خطب (شارل العاشر) في حبذه عشية الاحتلال وحثهم قائلا: « إن الاستيلاء على الجزائر يعني انتصارا للمسيحية جمعاء».

---

[1] خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830- 1871**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص ص 15- 16.

[2] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، بيروت، دار الثقافة، 1983، ص351.

[3] حميدة عمراوي، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)**، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص263.

كذلك في اليوم الموالي لدخول مدينة الجزائر في 11 جويلية 1830 أقاموا احتفالا دينيا ضخما في الساحة الرئيسية للقصبة حضره الجنرالات والضباط والجنود يتقدمهم (ديبرمون)وقد روى أحد الفرنسيين المعاصرين نشوة الانتصار بقوله « إن الاحتفال الضخم جرى في القصبة التي بناها أبناء محمد (صلى الله عليه وسلم) لمواجهة أبناء (عيسى)، وقد رتلوا آيات الإنجيل بأصوات عالية أمام آيات القرآن التي أصبحت ميتة والتي كانت تغطي كل الجدران»[1].

ب- الدافع العسكري:

أولا: دخلت كل من فرنسا والجزائر في تحالف عسكري، فقد عقدت مع الجزائر معاهدة دفاعية، بمقتضاها استنجد الملك الفرنسي (فرانسو الأول) (1515- 1547) بالقوات البحرية الجزائرية مرتين لتحرير مرسيليا من الثوار الهجينوت البروستانت عام 1536 ومن اعتداءات (شارلكان)الإسباني عام 1543 قد كان هذا التحالف العسكري نتيجة لحاجة فرنسا الدفاعية لمواجهة إسبانيا والتي كانت العدة المشترك بين الدولتين وحاجة الجزائر إليه من الناحية الإستراتيجية، لمنع أي تكتل أوربي قوى ضدها.

ثانيا: لتحطيم القوة الإسبانية البحرية التي كانت تسعى لفرض سيادتها على البحر المتوسط، لكن هذا التحالف العسكري قد أدى إلى عواقب وخيمة نتيجة تزايد مصالح فرنسا بالجزائر حيث تجاوزت علاقاتها الاقتصادية والعسكرية لتتحول مؤسستها التجارية بميناء القالة وعنابة إلى قاعدة عسكرية نصبت حولها المدافع الفرنسية وسار حصن فرنسا Bastion de France بداية احتلال حقيقي، وفعلا فقد تحولت تلك القاعدة العسكرية إلى قوة صليبية في الأرض الإسلامية، الأمر الذي دفع بالجزائريين لشن هجوم عليها والاستيلاء عليها عام 1568م ولم تسترجع فرنسا هذا الحصن إلا بعد مفاوضات مع الخلافة العثمانية والدولة الجزائرية، وبقيت الاصطدامات بينهم متواصلة [2] وإلى جانب هذا

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص46.
[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص141.

الذكر معركة نافرين في 20 أكتوبر 1827 التي حطمت تقريبا الأسطول الجزائري البحري، تلك العوامل جميعها أدت إلى حصار الجزائر ثم احتلالها فقد كانت خطة صهر الداي (الآغا إبراهيم) لإعاقة الإنزال البحري للجيش الفرنسي كانت غير مصيبة بل جاءت متأخرة عن أوانها لأن تحصين سيدي فرج يحتاج إلى وقت طويل في حين كان يرى هذا الباي أحمد باي قسنطينة خطة تستهدف مناورة الفرنسيين لإبعادهم عن الهدف الجزائر العاصمة ثم قطع السبيل بينهم وبين مؤنهم ومراكزهم من المؤخرة غير أن هذه الخطة رفضت من طرف (الآغا إبراهيم) ووقع الاحتلال بعد معركة سطوالي.

وفي الأخير يمكننا القول أن الجزائر في العهد العثماني تميزت بالاستقرار في شتى المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية والدينية والثقافية) فقد ساد الامن في ربوع البلاد، كما تنوعت أجهزتها الإدارية، فقد كان للجزائر هيبة ومكانة دولية جعلتها تكون محط أطماع العديد من الدول الأوربية من بينها فرنسا التي شنت حملة على الجزائر في 05 جويلية 1830 لتبدأ بأولى خطواتها في تكريس الاحتلال من خلال سن القوانين والتشريعات لتبرر أفعالها.